التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية

دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية

الدكتور صالح طاهر الزرقان
جامعة الاسراء الخاصة
قسم الادارة المالية والمصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa

المنارة للاستشارات
www.manaraa

المقـــدمـــة

يعد التحليل المالي أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والإدارة المصرفية، ومن خلاله يمكن لإدارة المصرف التجاري أن تقييم كافة قراراتها المالية سواءً التي تتعلق بالاستثمار أو التي قد تكون متعلقة بالتمويل.

إضافة إلى ذلك فإن التحليل المالي يعد وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المصرف التجاري الاستراتيجي، والذي يتمثل في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة المصرف الداخلية وأيضاً تحديد الفرص والتهديدات في بيئة المصرف الخارجية.

ولذلك فإن التحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل أو الأدوات لتحقيق هذه الغايات في تحديد نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك في تحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأيضاً في اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المصرف التجاري وهذه المتغيرات إنما تشكل جوهر الأداء الاستراتيجي للمصرف.

لقد حظيت عملية التحليل المالي من قبل الكثير من المهتمين والدارسين لها بأهمية خاصة لكونها الوسيلة التي تضمن التأكد من أن الهدف المتمثل بتحديد ما إذا كان الوضع المالي بشكل عام والوضع النقدي للمصرف التجاري بشكل خاص من القوة والقدرة بحيث يمكنه من الاطمئنان على وضعه في بيئته ويضمن استمراريته في مواصلة عملياته التشغيلية، فقوة الوضع المالي وكذلك الوضع النقدي للمصرف يمكنه من تنفيذ استراتيجيته أولاً ويضمن له سلامة قراراته الائتمانية ثانياً ويضمن له أيضاً إيفائه بالالتزامات المالية المترتبة عليه إزاء كل الأطراف ثالثاً.

إن البنوك هي مؤسسات مساهمة تسعى لتحقيق أكبر ربح، فإنها لابد أن تنظر إلى توظيف أصولها في أوجه تحقق هذا مع تقليل درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها. إضافة إلى المخاطر، هناك عوامل أخرى تؤثر في كيفية إدارة البنك لأصوله ومدى قدرته على تحقيق أرباح جراء ذلك، فهناك الاحتياطي الإلزامي والاحتياطي القانوني اللذين يحددهما البنك المركزي واللذان ينطوي الاحتفاظ بهما تحمل البنك لتكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة. كما يجب على البنك أن يحتفظ بنسبة مناسبة من الاحتياطي النقدي الفائض لديه لمواجهة السحوبات اليومية، وبعض ما قد يطرأ من سحوبات غير متوقعة أو لمواجهة السحوبات الموسمية.

تعد التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة من النشاطات المصرفية الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية والتي تشكل أحد النشاطات الأساسية للمصارف ، حيث أن البنوك التجارية تعتمد في عملها على النشاط المصرفي والاستثماري وتقديم الخدمات المصرفية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية :

1- هل اعتماد المصارف التجارية على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني من منطلق مسألة الوجود والاستمرار للمصارف فقط؟

2- هل المصارف التجارية قادرة على تسيير وتحريك الأنشطة من خلال قيامها بدور الوسيط بين جهات الادخار والإقراض؟

3- هل مسألة وجود استمرار المصرف ونموه متوقفة على حجم السيولة الموجودة لديه وقدرته على استرداد أمواله؟

4- هل يجب علينا أخذ آراء موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية عن مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات الائتمان؟

أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث من خلال ما يمثله هذا البحث من خطوة نحو تحديد أهمية استخدام النسب المالية في خدمة القرار الائتماني، ويهدف الى تحديد جودة المعلومات التي تقدمها الشركات مما يؤدي إلى حصولها على التمويل اللازم وبالتالي تحقيق أهدافها بصورة مقبولة مما ينعكس على النمو الاقتصادي ويقلل من فرص إفلاس هذه الشركات والمنشآت، وبالتالي إظهار أهمية الربط بين السيولة والإقراض والقدرة على الاستمرار والنمو لهذه المنشآت وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

فرضيات البحث :

الفرضية الاولى :

Ho **:** لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان**.**

Ha **:** يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان**.**

الفرضية الثانية :

Ho: لا يوجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

Ha **:** يوجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استطلاع آراء موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية حول:

١ -مدى قدرة التحليل المالي بانواعة على تقليل مخاطر الائتمان

2- الأهمية النسبية التي تعطيها المصارف لمجموعة من النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.

3- معوقات استخدام النسب المالية لأغراض اتخاذ القرار الائتماني.

4- مدى توفر المعلومات المالية وملائمتها ومدى إفصاح المصارف عن النسب المالية التي يحتاجها المقترض.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من موظفي التسهيلات الائتمانية العاملين في البنوك : (بنك القاهرة عمان ، البنك الأهلي الاردني ، البنك الاردني الكويتي).وقد تم اختيار عينة عشوائية منهم.

الدراسات السابقة:

دراسة (عيسى ، 2004) بعنوان "استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التطابق بين النظرية والتطبيق وكذلك التعرف على مدى أهمية التحليل المالي كأحد أساليب اتخاذ القرارات في المنشآت الصناعية في الأردن من التعرف على مدى استخدام الشركات الصناعية – الإدارة المالية في الأردن. وخلاصة هذه الدراسة أن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي مختلفة تستخدم كلاً على انفراد في تحليل القوائم المالية للمنشآت.

دراسة (اسلامبولي ، 2003) بعنوان "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية في دولة سوريا، ومدى أهمية تلك الشركات وكذلك النسب المالية كأحد أساليب التنبؤ بتعثر تلك الشركات، وكذلك الترف على الحالة التطبيقية في هذه الدراسة. وخلاصة هذه الدراسة أنها قامت بدراسة تحليلية لسيرة شركات الصناعات الغذائية العامة في سوريا ومواجهة أو كيفية مواجهتها وكيفية استخدام أسلوب التحليل التمييزي لإيجاد معادلة التنبؤ.

دراسة (العمري ،2000) بعنوان استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل في مجال الصناعة في الأردن.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف إيجاد نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بفشل الصناعة الفندقية في الأردن والذي يمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية وبالوقت المناسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa

لتجنب الفشل المالي في هذا القطاع، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي تم تحليل (25 نسبة مالية) لعينة مكونة من 6 فنادق فاشلة وستة فنادق غير فاشلة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:
- أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على النسب المالية للتنبؤ بفشل الصناعة الفندقية في الأردن، حيث تبين أنه كلما بعدت فترة تطبيق النموذج كلما ازدادت نسبة الخطأ في التمييز.
- تشكل نسبة الأرباح والسيولة الجزء الأكبر من النموذج الذي تم التوصل إليه.

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة ما يلي:
- زيادة التسهيلات التمويلية من القطاع المصرفي في الأردن لتحسين رأس المال ومستوى السيولة في القطاع الفندقي.
- خصخصة الصناعة الفندقية أو على الأقل تقليل نسبة المساهمة الحكومية في المساهمة برأس المال من أجل تحسين إدارة هذه الفنادق.
- إصدار مزيد من قوانين تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمارات المحلية والعربية الأجنبية لينال القطاع الفندقي نصيبه المناسب من هدفها.

دراسة (عطية ،2001) بعنوان استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن.

هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المالية المصرفية في الأردن، وذلك باحتساب سبع وعشرين نسبة مالية لعينة من اثنتي عشر منشأة صناعية، نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر خلال الفترة من1992-1996.

دراسة (خميس ، 1999) بعنوان استخدام النسب المالية للتنبؤ بالشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية العالية النجاح والشركات الأقل نجاحاً.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بالشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية العالية النجاح والشركات الأقل نجاحاً، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي تم تحليل أربع وعشرين نسبة مالية لست وأربعين شركة صناعية أردنية خلال الفترة بين عامي (1992-1999). واستخدام الباحث في هذه الدراسة معيارين لقياس النجاح هما:

- المعيار الأول: وذلك بالاعتماد على قياس كفاءة وفاعلية ونوعية، الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها في تحقي أكبر عائد للاستثمار.
- المعيار الخارجي: وذلك بالاعتماد على مؤشرات خارجية عن نطاقها يسمى مؤشر ترينور، وهو يقيس مدى نجاح الشركة بمعدل العائد على السهم الواحد لها بعد تعديله بدرجة المخاطر المرتبطة به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

الاطار النظري للبحث

اولاً : التحليل المالي :

تعريف التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية دراسة وتحليل وتفسير البيانات المالية المختلفة الواردة في القوائم المالية للمنشأة، ويتم هذا التحليل بالاستعانة بأدوات مختلفة تم تقسيمها على حسب الغاية من التحليل، إن كان لغايات الإقراض، أو لغايات إدارية.. الخ.

أهمية التحليل المالي:

تنبع أهميته في الفائدة التي يقدمها للعديد من الجهات ، فمثلاً للإدارة هو يفيدها من الوقوف على مركزها المالي ، ويساعدها على اتخاذ مختلف القرارات، أما للمستثمرين، فهي تفيد في تقييم قدرة المنشأة المختلفة على الاقتراض لها وقدرتها على سداد الإلتزامات .. الخ . وهناك العديد من الجهات الأخرى المهتمة بنتائج التحليل المالي مثل : الدائنون، البنوك، الموردون، العملاء، ومراقبو الحسابات، والأجهزة الحكومية المختلفة .. الخ .

استخدامات التحليل المالي:

للتحليل المالي إستخدامات عديدة، سواء في مجالات التخطيط أو الإدارة او الرقابة ، وتقييم الأداء . بالإضافة الى الرقابة بنوعيها الداخلية والخارجية. وبسبب اتساع نطاق استخدامات أدوات التحليل المالي، تم تصنيفها تبعاً للغاية والغرض من استخدامها، وتجدر الإشارة هنا، أن أداة واحدة أو نسبة واحدة، تفيد في التحليل لأكثر من غرض :

١ - **التحليل لغايات إستثمارية:**

وهو بذلك يفيد المستثمر، سواء أكان مستثمراً قائماً للشركة ، أو مستثمر يريد تقييم أداء الشركة لإتخاذ قرار الإستثمار بها أو عدمه ، والمستثمر يهتم بالـ (ROE)، لمعرفة العائد الذي سيحصل عليه نتيجة إستثماره في هذه الشركة .

٢ - **التحليل لغايات إدارية:**

يتم استخدام أدوات التحليل المال هذه لغايات إدارة المنشأة، فقد تحتاج الإدارة لمعرفة حجم الأرباح التي حققتها خلال الفترة السابقة أو كفاءتها في إدارة هذه الأموال ، أو كفاءتها على إستخدام أصولها في توليد عوائد لها، وذلك من خلال قياس RETURN ON ASSETS (ROA)(1). كما وتفيد المنشأة في تقييم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، عن طريق استخدام أدوات التحليل المختلفة للتنبؤ والتخطيط لحجم المبيعات والأرباح، ويساعد ذلك في إعداد الموازنات التقديرية العمومية .

٣ - **التحليل لغايات إستشارية :**

التحليل لغايات استشارية واسع النطاق، فهو يفيد العديد من الأطراف، كالدارسون والباحثون، كما ويفيد العملاء، لمعرفة وضع الشركة التي يتعاملون معها.

---

(1) محمد الخلايلة ، التحليل المالي باستخدام السياسات المحاسبية، ص 65 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa

٤ - التحليل لغايات الإقراض:

يشمل هذا التحليل ، الاقتراض في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، فقد يحتاج المستثمرون أو المقرضون لمعرفة قدرة المنشأة على سداد التزماتها المالية ضمن الفترات الزمنية القصيرة (الأجل القصير)، وبناءاً على نتائج التحليل ، يمكن للمستثمر أو المقرض أن يقبل بتقديم القرض لهذه المنشأة أو يمتنع، وتعتبر نسب السيولة من المؤشرات المهمة على سيولة وملاءة المنشأة المالية، وهي بذلك تمكن المقترضين من اتخاذ قرارهم(1). وينطبق الكلام نفسه على المقرضين ولكن من الأجل طويل الأمد، وهذا الوضع يشكل تحدياً للمنشأة، كونه يتطلب العديد من المعايير أو الشروط الواجب أن توفرها المنشأة كي يتم قبول طلبها على الاقتراض، ومن هذه النسب، نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول. وكما هو التحليل لغايات الاقتراض مهم للمحلل المالي كجهة مقترضة، فهو مهم، للمنشأة نفسها، وذلك لتعديل وضعها (أصولها والتزاماتها) من خلال تحسين قيم النسب (2) المالية المختلفة التي لديها، فيمكن للمنشأة عند حساب هذه النسبة، التعمق بها أكثر وتفصيلها بشكل أدق ، بحيث يمكنها ذلك من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها، لذلك يمكن للمنشأة أن تقوم بعمل تعديل، " Adjustment" , dification and على مركزها المالي وقوائمها المختلفة ، لتعكس وضعاً أفضل للشركة.

ثانياً : التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة

أ. القروض النقدية:

وهي عبارة عن المبالغ المقدمة من قبل البنك للمتعامل نقداً، وتحتسب الفائدة من تاريخ تقديم القروض مباشرة، وتعتبر هذه القروض أبسط صور التسهيلات الائتمانية، ويلجأ لهذه القروض العديد من الأفراد محدودي الدخل في العادة، ويسدد القرض على أقساط محددة، دون أن يحق للمتعامل سحب هذه الأقساط، أو الدفعات بعد تسديدها، وهذا يميز هذه القروض عن الجاري مدين الذي تتم فيه عمليات السحب والإيداع بصورة متكررة وحسب الحاجة. (٦)

ب. حساب الجاري مدين:

هذا النوع من الحسابات أكثر الحسابات شيوعاً حيث يقوم العميل بوضع المبالغ النقدية فيه وهو ربما يعطي رقم حسابه إلى الشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها ويطلب منها دفع رواتبه في حسابه الجاري بالمصرف وعادةً يتم تزويد العميل بدفتر شيكات ويستخدم بعض الزبائن حسابهم الجاري لتشديد الأوامر المتعلقة standing orders أو الحسابات المدينة المباشرة Dried debits النقد يمكن أن يسحب عند الطلب سواء بالسحب نقداً باستخدام الشيكات في الفرع نفسه الذي يوجد فيه الحساب. أو بتحرير شيكات لمصلحة شخص آخر.

إن الحسابات الجارية يجب أن تكون دائماً دافعة ما لم تكن هناك ترتيبات السحب على المكشوف Over draft قد تم الاتفاق عليها، هذه الترتيبات يتم بموجبها تحديد حد معين متفق عليه حيث لا يسمح للعميل تجاوزه أو السحب أعلى منه، ويتم احتساب الفائدة على المبالغ المسحوبة على المكشوف على أساس يومي وتخصم من الحساب، المصرف من جانبه عندما يقدم

---

(1) صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، جامعة بغداد 98 ص .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 99 .

(٦) التميمي السبعي، إدارة المصارف، مرجع سابق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa

هذا النوع من التسهيلات فإنه يتقاضى عمولة خاصة مقابل الإعداد لترتيبات السحب على المكشوف وتهيئة المبلغ المطلوب سواء أتم استخدام هذه التسهيلات أم لا. (٦)

جـ. حساب الائتمان الدوار:

ويلخص نوع جديد من التسهيلات الائتمانية وظهر في السنوات الأخيرة الماضية، حساب الائتمان الدوار: تعريف بعض المصارف، تسهيلات يتمكن من خلالها العملاء من تسديد مبالغ معينة يتم الاتفاق عليها بينهم وبين المصرف من حسابهم الجاري إلى حساب خاص ويتمكن العميل في أي وقت من سحب مبلغ من حساب الائتمان الدوار (الحساب الخاص) يصل إلى ثلاثين مرة المبالغ الذي تم الاتفاق على تسديده شهرياً

الفائدة من هذا الحساب من وجهة نظر العميل أنه يمكنه التصرف بالأموال المتاحة في أي وقت يشاء والكيفية التي يرغب فيها دون الحاجة إلى التفاوض على ترتيب قرض جديد في كل مرة ويتم حساب مصاريف الفائدة والعمولات عادة من حساب الائتمان الدوار بالرغم من أنها ممكن أن تأخذ من الحساب الجاري للعميل عند الطلب.(٧)

د. خصم الأوراق التجارية:

هي عبارة عن صكوك قانونية يحررها المدينون على أنفسهم لأمر جهة معينة تسمى المستفيد ويترتب التزاماً مالياً بالدفع على محررها تجاه هذه الجهة ويتم ذلك من خلال عمليات خصم الكمبيالات سواء الكمبيالات التجارية التي تنشأ عن عمليات البيع الآجل أم عن طريق خصم الكمبيالات البنكية المحررة لأمر البنك والتي تكون على شكل سلف للموظفين.

وغالباً ما يتم التصرف بهذه الكمبيالات من قبل المستفيد باحدى الطرق الثلاثة:

أ. الاحتفاظ بها إلى حيث طول تاريخ استحقاقها وتحصيلها مباشرة من محررها (المدين).

ب. إرسالها إلى المصرف الذي يتعامل معه لتحصيلها منه بالنيابة عنه وهو ما يطلق عليه مصرفياً (الإيداع برسم التحصيل).

التسهيلات الإئتمانية غير المباشرة:

يقوم هذا النوع من التسهيلات على عدم تقديم دعم مالي مباشر للمتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، وذلك عن طريق قيام البنك بضمان المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه، وتضم هذه التسهيلات الأنواع الرئيسية التالية:

أ. الاعتمادات المستندية:

تعتبر الاعتمادات المستندية من أفضل طرق الدفع في التجارة الخارجية، حيث يقوم المصرف بدور الوسيط بين المستورد والمصدر وذلك من خلال تمويل العملية التجارية من تسديد قيمة البضاعة والفوائد والعمولات والمصاريف الأخرىالمترتبة على ذلك ، منذ شحن البضاعة حتى تسليم المستورد- للمستندات الخاصة بالبضاعة والاعتمادات المستندية تمثل أسرع وأضمن طريقة للحصول على المدفوعات الخاصة بالصادرات لأن المصدر يمكنه شخصياً السيطرة على المستندات الخاصة بالبضاعة حتى لحظة الدفع أو القبول.

---

(٦) التميمي، السبعي، أساسيات إدارة المصارف، الطبعة الأولى، 1995، دار الحكمة اليمانية.

(٧) نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

ب. الكفالات الصادرة:

وهنا يكفل البنك المتعامل بتنفيذ الالتزامات المادية، أو أي التزام بشروط معينة تجاه الجهة التي تصدر الكفالة لصاحبها، وتضم الكفالات أنواع عديدة أهمها:

أ. كفالة الدخول في العطاءات أو الكفالة الابتدائية وذلك لضمان الاشتراك بالعطاء والتدليل على جدية المتعامل بالاشتراك بالعطاء، أو نسبة معينة من قيمة العطاء.

ب. كفالة حسن التنفيذ: والتي يحصل عليها المتعامل وذلك لضمان القيام بتنفيذ المشروع.

جـ. كفالة الدفعة الأولى، أو السلفة والتي يقدمها المتعامل لجهة العطاء ويكون الغرض منها إعادة قيمة الدفعة المقدمة أو السلفة في حالة عدم وفاء المتعامل، أو المكفول بالتزاماته.

د. كفالة الصيانة: وهي الكفالة التي يقدمها المتعامل لجهة العطاء أو المشروع من أية مخالفات للعقد بعد الانتهاء منها، والتسليم النهائي له.

جـ. الأوراق المقبولة المكفولة:

وهنا يضيف البنك كفالته على السحوبات العائدة للاعتمادات المستندية الصادرة أو بوالص التحصيل الواردة، وذلك بعد قبولها من المتعامل، حيث يكفل البنك المتعامل بتسديد قيمة هذه السحوبات أو السندات في تواريخ الاستحقاق.

د. خطابات الضمان:

خطاب الضمان هو تعهد يصدره البنك بناء على طلب المتعامل ويتعهد فيه البنك بسداد قيمة الخطاب عند أول طلب من المستفيد وذلك خلال مدة سريان الخطاب، ومن هنا نجد أن البنك لا يقوم بالدفع فوراً كما هو في حالة القروض النقدية وإنما يتعهد بدفع المبلغ حال طلبه من قبل المستفيد، ومن هنا يقال أن البنك قد أقرض توقيعه، ويستخدم خطاب الضمان في العمليات الإنشائية والمقاولات والتوريدات.

ثالثاً : متابعة القروض والتسهيلات الإئتمانية: [1].

لا ينتهي دور البنك بمجرد منح القروض والتسهيلات الإئتمنانية بصورها المختلفة للعملاء يمتد دوره إلى متابعة هذه القروض والتسهيلات لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإدراءات الملائمة في الوقت المناسب كما أنه يمكن من خلال عملية المتابعة اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

وقد أثبتت تجارب البنوك أن أهمية عملية السداد للقروض أثبتت خبرة الكثير من المصرفيين أن عملية اتخاذ قرار منح الائتمان في كثير من الحالات هي عملية صحيحة إلا أن ضعف إجراءات المتابعة لعملية تسديدها كانت هي السبب في وجود التسهيلات المشكوك في تحصيلها.

فالبنك يقوم بمنح الائتمان وفقاً للمعلومات والقواعد الإئتمانية السليمة، وبعد دراسة كافة عناصر المخاطرالإئتمانية. إلا أن توقف البنك عن متابعة التطورات التي تحدث للعميل خلال فترة الإئتمان والتي قد تؤثر على مقدرته على السداد للإئتمان فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المعدومة والمتعثرة.

([1]) مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

أهداف المتابعة ومقوماتها ([ ]):

تهدف إدارة الإئتمان من عملية متابعة القروض والتسهيلات الإئتمانية تحقيق الأهداف التالية:

- التحقيق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض وخاصة فيما يتعلق بالحجم للقروض وتوزيعها على الأنواع المختلفة ومدى الالتزام بالضوابط الموضوعة لمنح الائتمان مع إدخال التعديلات على هذه السياسة في ضوء ما تكشف عنه الحاجة.
- الاطمئنان إلى مدى تنفيذ الشروط الموضوعة للتسهيلات المصرح بها للعملاء، وبوجه خاص من حيث الالتزام بالحدود المصرح بها، وحصول البنك على الضمانات المتفق عليها، واحتساب النسب التسليفية لها وفقاً للقواعد المقرر، واستيفاء إجراءات رهنها لصالح البنك، ولدى انتظام المقترض في سداد القروض والتسهيلات الإئتمانية وفقاً للبرنامج الموضوع لذلك.
- التعرف على العقبات التي قد تعترض المقترضين في الوقت المناسب، بما يسمح باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق البنك من الضياع من جهة ومعاونة العملاء على تخطي هذه المشاكل من جهة أخرى، وتفادياً للخسائر التي تلحق البنك إذا تعثر في الوفاء بالتزاماتهم.
- ويتوقف نجاح ومطالبة نظام المتابعة على توافر مقومات أساسية من أهمها.
- الاختفاظ بملف العميل: تلجأ البنوك إلى فتح ملف خاص بكل عملية منح إئتمان يضم هذا الملف المعلومات المستقاة من مختلف المصادر وتحليل القائم المالية الدراسات الإئتمانية التي تم وضعها عن العميل، بالإضافة إلى وثائق منح الإئتمان، وكافة المراسلات التي تمت مع العميل.
- إعداد سجلات وإحصاءات منظمة: توضح الأنواع المختلفة من التسهيلات الإئتمانية في البنك وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية للمستفيدين منها وحسب آجال الاستحقاق، وحسب أنواع الضمانات، وكذلك مسك سجلات على المستوى الفردي للعملاء توضح التزامات كل مقترض وأنواعها وشروطها والضمانات المختلفة.
- توفر نظام المتابعة: يسمح بمتابعة القروض والتسهيلات الإئتمانية ومراكز العملاء المدنيين بها على فترات دورية.

تعريف تصنيف القروض ([ ]):

هو تصنيف القرض إلى عدد من المجموعات حسب معايير موضوعية تعكس جودة القروض، بحيث تتميز كل مجموعة من المجموعات الأخرى بخصائص تشير إلى درجة التزام صاحب القرض بالشروط المتفق عليها بينه وبين البنك.

([ ]) المرجع نفسه.

([ ]) مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

فوائد تصنيف القروض:

تخفيض الخسائر الناجمة عن عدم التسديد ويمكن تحقيق ذلك بتطوير نظام إنذارات مبكرة للقرض الذي يصبح متعثراً فتتم متابعة ومعالجته قبل وصوله إلى مرحلة اليأس فيعدم. فإن تصنيف القروض سيؤدي إلى تحقيق الفوائد التالية:

- تحديد دورية إعداد التقارير: وهي الوسيلة الوحيدة لإبقاء دائرة التسهيلات الإئتمانية على معرفة دائمة بتطور مشروع العميل وهو جمع المعلومات والبيانات عنه دورياً وإعداد تقرير يلخص هذه الحقائق ويفترض أنه كلما تدنت درجة تصنيف القرض فإن دورية إعداد التقرير يجب أن تزداد وكذلك يجب تحديد الفترة الزمنية التي يجب أن يرفع فيها التقرير بين فترة وأخرى.
- أخذ مخصص ديون: وهو جزء يجب أن يقتطع من الأرباح لمقابلة خسائر ناتجة عن القروض المشكوك فيها ويفترض أنه كلما تدنت درجة تصنيف القرض فإن حجم المخصص يجب أن يزداد.
- تعليق الفوائد والعمولات: عن طريق استبعاد الفوائد والعمولات المستحقة على الديون المشكوك فيها أي عدم تحويلها إلى الإيرادات بل يتم وضعها بحساب وسيط يستعمل لهذه الغاية مثل (فوائد وعمولات مشكوك بتحصيلها) لحين تسويتها أو سدادها وبعد ذلك تحول الإيرادات العامة للبنك. ( ).

تصنيف القروض ( ):

- قروض ممتازة: وهي القروض التي يمنحها البنك مقابل ودائع أو تأمينات نقدية بنسبة 100% وتتميز بما يلي:
  - لا يوجد لها مخاطر
  - لا يؤخذ لها مخصص ديون مشكوك فيها.
  - لا تعلق الفوائد والعمولات لها.
- قروض جيدة: وتتميز بما يلي:
  - استخدم العميل القرض بالمشروع الذي صرح عنه عند الموافقة على طلبه.
  - يلتزم العميل بجميع شروط العقد.
  - حركة الحساب جيدة من إيداعات وسحوبات.
  - يحقق مشروع العميل أرباحاً تكفي لسداد التزاماته وسداد أقساط القروض منه.
  - ضمانات القرض تكفي لتغطية التسهيلات وهي جيدة ولا يتوقع هبوط قيمتها.
  - لا تعلق الفوائد والعمولات لها.
- قروض متوسطة: وتتميز بما يلي:
  - يستخدم العميل القرض في النشاط الذي أفصح عنه عند الطلب.

( ) مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.

( ) المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

– يحقق المشروع أرباحاً ولكن ليست بالمستوى الذي توقعه العميل.
– ارتفعت مديونية العميل عن المستوى الذي كانت عليه عند منحه القرض.
– تتوفر دلائل أن إدارة العميل المالية لم تعد بالمستوى الجيد السابق.
– مصادر التسديد الاعتيادية متوسطة.
– دورية التقارير كل 6 شهور ويجب متابعتها باستمرار.
– يمكن أخذ مخصص بنسبة تتراوح بين 5% -10% من قيمتها.

- قروض دون المتوسط وتتميز بما يلي:

– لا يستخدم العميل التسهيلات في المشروع الذي أعلن عنه عند منحه التسهيلات.
– وجود فرق تكاليف بالمشروع مما يؤدي إلى بعض التعثر فهو لا يحقق أرباح.
– ضعف بإدارة العميل لمشروعه.
– عدم التزام العميل بجميع شروط منح القرض وعدم التزامه بالجدولات بمواعيدها.
– حركة الحساب متوسطة وباستمرار يوجد تجاوز عن السقف الممنوح له.
– ضمانات التسهيلات بين 50% - 75% من قيمة التسهيلات.
– إعداد تقارير ربعية عن التسهيلات لمعرفة وضع الضمانات وسلامتها.
– يجب أن يؤخذ مخصصات مقابل هذه التسهيلات بنسبة 25% - 50% من قيمتها.
– تعلق الفوائد والعمولات على هذا النوع من التسهيلات.

أسباب نشوء الديون المتعثرة ([1]):

يمكن تقسيم أسباب الديون المتعثرة إلى ثلاث مجموعات وهي:

أ- أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الدين:

١ - قصور دراسة منح التسهيلات.
٢ - عدم تحليل مخاطر الإئتمان تحاليل موضوعياً من حيث:
* مخاطر الإدارة * السوق
* رأس المال * الضمانات العقارية
٣ - صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.
٤ - عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر للتسهيلات.

ب- أسباب يرتكبها العمل فتؤدي إلى تعثر الدين:

١ - عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.
٢ - استخدام التسهيلات الإئتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجله.
٣ - التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
٤ - اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.
٥ - عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.
٦ - العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل.

([1]) مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

ج- أسباب خارجة عن إرادة النبك والعميل:
- دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش والتباطؤ.
- تغيير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة للدولة[1].

الفشل المالي والدين المتعثر:

الدين المتعثر والفشل المالي ليس إلا وجهان لعملة واحدة، والفشل المالي الكامل ما هو إلا المرحلة الأخيرة التي يتوقف عندها الدين المتعثر ولكن عادة ما يستخدم اصطلاح الدين المتعثر للدلالة على القرض الائتماني المحفوف بالمشكلات، فالاهتمام الأساسي ينصب هنا على القرض لذي تم منحه للمشروع، أما عندما نستخدم مصطلح الفشل المالي فإن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالمشروع ذاته وليس بالقرض الممنوح له من قبل المصرف.

وقبل أن نتناول بالبحث والدراسة مؤشرات التعرف على الديون المتعثرة سوف نتناول بصورة عامة الفشل المالي وكيفية التنبؤ به ونشير إلى أن الدراسات التي تتناول الفشل المالي وخاصة باللغة العربية هي قليلة جداً رغم الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فبينما لا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة الفشل فإن هناك اتفاق بين عدد من الباحثين على وجود نوعين من الفشل:

1. **فشل اقتصادي.**
2. **فشل مالي أو قانوني.**

ويحدث الفشل الاقتصادي عندما يكون العائد المتحقق على المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة الأموال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقماً سالباً، هذا ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المشروع وأن كان يستوجب تصفيته، وهذا يحدث بغض النظر عن قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليه، بمعنى أنه يمكن للمشروع أن يكون فاشلاً من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا يتوقف عن دفع الالتزامات المستحقة عليه عندما يحل أجل استحقاقها ومن ثم لا يشهر إفلاسه.

أما الفشل المالي أو القانوني فقد يتخذ أحد الشكلين:

الأول: هو حالة عدم كفاية السيولة ويقصد بذلك عدم قدرة المشروع على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت الأصول تزيد على قيمة الخصوم.

الثاني: هو حالة الإعسار المالي ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول المشروع وهذا الأمر يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة.

وقد يتعرض المشروع لحالة الفشل المالي أو القانوني دون أن يرتبط بحدوث فشل اقتصادي.

رابعاً : مخاطر الائتمان

خطر الائتمان: هو احتمال خسارة النقود عندما لا يتم دفع القروض. ويؤدي خطر الائتمان أو خطر عدم الوفاء إلى ظهور مشكلات لإدارة المصرف ويعتبر السبب الرئيسي لفشل المصرف في هذا الجانب إلى وجود القروض السيئة التي قد ينجم من تسهيلات منحت لمتعاملين مع المصرف لا يعرف عنهم إلا القليل أو جهل المصرف بحقيقة رأسمال المال المقترض[2].

---

[1] مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، الفصل الرابع.

[2] سعيد زغلول ، السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

هذا ويمكن للمصرف تجنب مثل هذا الافتراض من خلال التأكد من الوضع المالي للمقترض أو القيام بتدريب العاملين في منح الائتمان الخاص من خلال وضع الضمانات أو الرهونات التي تخفض من إمكانية حدوث المخاطر أو قيام المصرف بتنويع في محفظة القروض الممنوحة عن طريق إعطاء قروض لشركات مختلفة لا يوجد ارتباط بين عوائده.

مخاطر الائتمان:

يمثل الائتمان المصرفي ركناً أساسياً من أركان العمل المصرفي، إن لم يكن هو المحور الرئيسي لهذا العمل بشكل عام، فالحاجة للائتمان تكاد تكون عامة لدى الغالبية العظمى من المؤسسات على اختلاف طبيعتها ، وحجمها ، ونوع العمل الذي تمارسه، فقلما نجد مؤسسة أو مشروعاً يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط، ففي الغالبية يتم تغطية جزء من التمويل اللازم للمؤسسة أو المشروع من خلال الائتمان المصرفي، وعلى الرغم من أن الائتمان تحكمه في العادة أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي من المحتمل وقوعها، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن للمصرف أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من المخاطر وذلك لكون الائتمان بطبيعته من الأنشطة التي تتسم بالمخاطر ، وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع المحول بما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضموناً بالكامل، كما هو معروف فإن الائتمان هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها، المصرف لعملية أموالاً على شكل تسهيلات، وذلك مقابل حصول المصرف من العميل على فائدة ، أو عمولة ، أو عائد والتزام العميل الحاصل على الائتمان بالشروط المتفق عليها بينه و بين المصرف ومن أهمها: تسديد القرض في المواعيد المحددة في اتفاقية منح الائتمان سواء أكان التسديد سيتم دفعة واحدة أم على أقساط[1]

[1] رشاد العضاد ، دراسة تطبيقية في إدارة المصارف ، مرجع سابق، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

الإطار العملي للبحث

اولاً : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
إدارة أعما ل	**20**	**25.0**
علوم مالية ومصرفية	**42**	**52.5**
أدارة عامة	**9**	**11.3**
محاسبة	**9**	**11.3**
المجموع	**80**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) بأن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت من تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة بلغت (52.5%)، ثم الفئة إدارة الأعمال بنسبة (25%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للفئتين إدارة عامة ومحاسبة بنسبة (11.3%) إلى كل منهما.

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	**14**	**17.5**
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	**24**	**30.0**
من 10 سنوات إلى 15 سنة	**31**	**38.8**
أكثر من 15 سنة	**11**	**13.8**
المجموع	**80**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) بأن النسبة الأكبر من المبحوثين ممن خبرتهم من 5-10 سنوات بنسبة بلغت (38.8%)، أما أدنى نسبة فكانت خبرتهم أكثر من 15 سنة وبلغت (13.8%).

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العمي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	**10**	**12.5**
بكالوريوس	**20**	**25.0**
دبلوم عالي	**33**	**41.3**
دراسات عليا	**17**	**21.3**
المجموع	**80**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) بأن النسبة الأكبر من المبحوثين يقعون ضمن فئة الدبلوم العالي بنسبة بلغت (41.3%)، ثم البكالوريوس بنسبة (25%). أما أدنى نسبة تمثيل من حيث الخبرة فكانت لفئة الدبلوم بنسبة (12.5%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa

ثانياً: فقرات أثر التحليل المالي على قرار الائتمان

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات أثر التحليل المالي على قرار الائتمان

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- يستخدم البنك الأساليب الحديثة للتحليل المالي	3.99	1.08
2- تعتمد كثير من القرارات على التحليل المالي	4.08	0.94
3- يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية والمستقبلية	4.10	0.95
4- لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة فقط في القوائم المالية الرئيسية للحكم على عمل البنك	4.25	0.88
5- يتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأعمال البنك مع البنوك المماثلة	3.76	1.07
6- يتم استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك	3.36	1.05
7- يتم عادة اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتماداً على نتائج التحليل المالي المستخدم	4.20	0.79
8- يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء البنك بما توفره من معلومات	3.85	1.09
9- تؤثر أدوات التحليل المالي على القدرة التنبؤية للبنك	3.80	1.08
10- يزيد التحليل المالي من دقة القرارات الائتمانية	3.78	1.07
11- يؤثر التحليل المالي إيجاباً على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني	3.76	1.06
12- يعتمد البنك بعض النسب في قراراته الائتمانية	4.01	1.10
13- تعتمد القرارات الائتمانية الربحية أكثر من غيرها	3.59	1.21
14- يساعد التحليل المالي على تقييم التوازن المالي للبنك	4.13	1.00
15- يعتمد البنك على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في قراره الائتماني	3.50	1.20
16- يساعد التحليل المالي على تقييم مقدرة البنك على الاستمرار	4.23	0.93
17- الربحية أكثر النسب تأثيراً على القرار الائتماني	3.64	1.07
18- يساعد التحليل المالي على تحليل مخاطر الائتمان.	3.85	108
19- يساعد التحليل المالي على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة.	3.64	1.07
20- يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان.	4.13	1.00
الكلي	3.88	1.02

يتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم (4) وجود اتجاهات ايجابية مرتفعة نحو أثر التحليل المالي على قرار الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات المبحوثين (3.88) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وعلى مستوى فقرات المقياس يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (4) بمتوسط إجابات (4.25)، أما أدنى درجات الموافقة فكانت على الفقرة رقم (6) بمتوسط إجابات (3.36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa

ثالثا: اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الاولى:

H1: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار العلاقة بين بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
3.89	0.70	11.440	1.96	79	0.000

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين متوسط الإجابات (3.89) والمتوسط الافتراضي للمقياس (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (11.440) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.96) وبناء علية تقبل فرضية الدراسة الثالثة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان

الفرضية الثانية :

Ho: لا يوجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

H1 : يوجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار العلاقة بين مؤهلات رئيس القسم وبين استخدام النسب المالية في القرارات الائتمانية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
3.87	0.71	10.959	1.96	79	0.000

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين متوسط الإجابات (3.87) والمتوسط الافتراضي للمقياس (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (10.959) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.96) وبناء علية تقبل فرضية الدراسة الثانية، والتي تنص على وجود علاقة بين مؤهلات رئيس القسم وبين استخدام النسب المالية في القرارات الائتمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa

النتائج

١. بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان
٢. بينت الدراسة وجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.
٣. بينت الدراسة ان يمكن استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك
٤. بينت الدراسة ان أدوات التحليل المالي تؤثر على القدرة التنبؤية للبنك
٥. بينت الدراسة ان التحليل المالي يزيد من دقة القرارات الائتمانية
٦. بينت الدراسة ان التحليل المالي يؤثر إيجاباً على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني
٧. بينت الدراسة ان القرارات الائتمانية تؤثر على الربحية أكثر من غيرها

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:
١. ضرورة ان تعتمد ادارة البنوك التجارية الاردنية التحليل المالي في عمليات منح الائتمان المصرفي لان ذلك يقلل من نسب المخاطرة في البنك .
٢. ضرورة قيام البنوك التجارية باستخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك ، لكي يحدد البنك قدرته على منح الائتمان المصرفي .
٣. العمل على وضع معايير محددة لمنح القروض في البنوك التجارية الاردنية والتأكد من قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المالية للبنك .
٤. العمل على زيادة الاهتمام بقسم الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية لما له من تأثير على نشاط البنك .
٥. ضرورة الاستفادة الكاملة من نتائج تحليل النسب المالية في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الاردنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa

الملخص

يهدف هذا البحث الى تحديد أهمية استخدام النسب المالية في خدمة القرار الائتماني وذلك من خلال تحديد جودة المعلومات التي تقدمها الشركات طالبة التمويل . وقد اشتمل مجتمع البحث جميع موظفي التسهيلات الائتمانية لثلاث بنوك تم اختيارها بشكل عشوائي وقد بلغ حجم العينة (80) موظف في قسم التسهيلات الائتمانية ، ومن ثم تم تصميم استبانة لقياس متغيرات البحث ، وأشارت نتائج هذا البحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان ، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس قسم التسهيلات الائتمانية وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة .

Abstract

The research aims to detemind the importance of using financial ratios in the service of the credit decision by selecting the qualtiy of information that provided by corporations which are requested finance .

Research community included all staff of credit facilities for three banks, were selected randomly .While the vlume of (80) officer.

Questioner was desiyend to measure the variabiles identified research and the result indicate astatistically, signtrcant relationship btween financial analysis and credit risk minimization. as wellas astatistically significant relationship btween use of financial ratio and qualifications of credit manger ,and the banks ability to choose the least credit risks

المنارة للاستشارات
www.manaraa

المصـادر

١. محمد عبد الرحيم إبراهيم عيسى، **"استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** "جامعة آل البيت، 2004.

٢. مرام أديب إسلامبولي، جامعة دمشق، **"استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية"**رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، دراسات الجامعة الأردنية، 2003.

٣. العمري ، حسين احمد : استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي في مجال الصناعة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ،2000 .

٤. عطية ، محمد خليل : استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف التجارية ،دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الاردنية ،2001.

٥. خميس، عبدالله محمد : استخدام النسب المالية للتنبؤ بالشركات المساهمة العالية النجاح والشركات الاقل نجاحاً ، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية 1999.

٦. محمد خان وهشام غرايبة، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني1995، ص 132 .

٧. التميمي، السبعي، أساسيات إدارة المصارف، الطبعة الأولى، 1995، دار الحكمة اليمانية.

٨. فائق جبر النجار، السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، مجلة البنوك في الأردن،1999.

٩. محمد الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات ، ص 85 .

١٠. محمد مطر، المحاسبة المالية، جامعة مؤتة ، ص 105

١١. نعيم نصير ، اساليب التحليل الكمي في الإدارة، جامعة مؤتة ، ص134 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa